قطاع التعليم العالي لحزب التقدم والاشتراكية
بلاغ

عقدت الكتابة الوطنية لقطاع التعليم العالي لحزب التقدم والاشتراكية اجتماعًا استثنائيا يوم الثلاثاء 22 يوليوز 2025، خُصص لتدارس مستجدات وتطورات قطاع التعليم العالي ببلادنا، والوقوف عند التحديات المستقبلية التي يواجهها، إلى جانب التداول في عدد من الملفات المستعجلة ذات الأولوية.

تم في البداية التطرق إلى التطورات الخطيرة التي تعرفها الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث جدد قطاع التعليم العالي لحزب التقدم والاشتراكية تضامنه المطلق واللامشروط مع الشعب الفلسطيني الشقيق، مُديناً بقوة العدوان الصهيوني المتواصل، الذي يتخذ أشكالاً متعددة من تجويع وتهجير وإبادة جماعية وتطهير عرقي، لاسيما في قطاع غزة، في ظل صمت دولي مطبق وتواطؤ واضح من طرف القوى الإمبريالية. وفي هذا الإطار، يستنكر قطاع التعليم العالي للحزب بشدة منح الكيان الصهيوني دور "دركي المنطقة" بغطاء مطلق، يُبيح له ارتكاب جرائمه الشنيعة دون حسيب ولا رقيب. وهو ما يُحتِّم، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إيقافَ كل أشكال التطبيع، بما في ذلك التطبيع الأكاديمي، مع ضرورة تحرك عربي ودولي عاجل لوقف العدوان الغاشم، وتأمين المساعدات الإنسانية، وتمكين الشعب الفلسطيني الباسل من كافة حقوقه العادلة والمشروعة، وعلى رأسها حق العودة، والاستقلال، واسترجاع أراضيه المغتصبة، وبناء دولته الوطنية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وبعد نقاش مستفيض جاد ومسؤول شمل أيضا باقي القضايا، أكدت الكتابة الوطنية على ما يلي:

أولا،حول ورش الإصلاح المرتقب:

يسجل قطاع التعليم العالي لحزب التقدم والاشتراكية أن أي مشروع إصلاحي في هذا القطاع الحيوي، لا يمكن أن يحظى بالثقة والدعم ما لم يُجَسِّد التوجهات الاستراتيجية الكبرى المنصوص عليها في الوثائق المرجعية ذات الصلة، وما لم يَحْمِل رؤية واضحة تتأسس على مقاربة تشاركية فعلية تضمن استمرارية المرفق العمومي، وتحافظ على المكتسبات، وتعيد الاعتبار الحقيقي للجامعة العمومية، وتستحضر تحديات السيادة في مختلف المجالات.

وفي هذا السياق، يلح القطاع على أن تكون المجالس الجامعية والهيئات التدبيرية ذات طابع تقريري حقيقي، بتعزيز التمثيلية المهنية للأساتذة الباحثين فيها، وتكريس الانتخاب الديمقراطي بدل أسلوب التعيين، مع تمكين الجامعات من استقلالية مؤسسية فعلية، بعيدا عن كل أشكال التبعية الإدارية أو التأطير البيروقراطي المركزي.

ويؤكد القطاع، بالمقابل، رفضه القاطع لمسار تبضيع وتسليع التعليم العالي، وتوسيع قاعدة المؤسسات الجامعية خارج الضوابط العلمية والبنيوية، في غياب دراسات جدوى تربوية ومجالية، وهو ما ينعكس سلبا على جودة التكوين، ويسيء إلى صورة الجامعة المغربية.

كما يدعو القطاع إلى جعل البحث العلمي رافعة حقيقية للتنمية الوطنية، وتوفير الشروط المؤسساتية والمادية والإدارية الكفيلة بإحداث نقلة نوعية في تدبيره وتمويله وتثمين نتائجه. ويشدد، كذلك، على ضرورة وأهمية استقرار الهندسة البيداغوجية، وربط البرامج الاستراتيجية بالتوجهات الوطنية الكبرى في احترام تام لمنطق الاستمرارية المؤسساتية، بعيدا عن أي نزوع نحو الشخصنة أو التجريب الارتجالي.

إن المدخل الأساسي لإنجاح أي إصلاح جامعي هو التفعيل الجاد لمقاربة تشاركية حقيقية، تستحضر خلاصات الاتفاقات السابقة، وتنفتح على المقترحات التي تقدمها مكونات الجسم الجامعي، وفي طليعتها النقابة الوطنية للتعليم العالي، باعتبارها الشريك الأساس والفاعل التاريخي في كل ديناميات الإصلاح.

ثانيا، انخراط مبدئي في الدفاع عن القضايا العادلة والمشروعة:

يؤكد قطاع التعليم العالي لحزب التقدم والاشتراكية انخراطه المبدئي والثابت في الدفاع عن المطالب العادلة والمشروعة لنساء ورجال التعليم العالي، ويدعو إلى التفاعل الفوري والإيجابي مع هذه المطالب، وفي مقدمتها:

- التسوية العادلة والعاجلة لملف الدكتوراه الفرنسية ورفع كافة أشكال الفيتو غير المبرر بشأنه، ووضع حد لكل أشكال التسويف والمماطلة المكشوفين للجميع بخصوصه؛
- تسوية ملف الترقية في الدرجة لسنة 2023 حسب ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة والنقابة ووفق مضامين دورية المكتب الوطني؛
- احتساب الأقدمية العامة المكتسبة في الوظيفة العمومية؛
- إدماج مراكز التربية والتكوين والمؤسسات غير التابعة للجامعات ضمن منظور موحد لتأهيل التكوين الجامعي؛
- احتساب تسع (09) سنوات كأقدمية اعتبارية لجميع الأساتذة الباحثين، إسوة بزملائهم من أساتذة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، وذلك بما يضمن تحقيق المساواة والعدالة في المسار المهني لكافة الأستاذات والأساتذة الباحثين؛
- مراجعة جداول الأرقام الاستدلالية؛
- إعفاء التعويضات الخاصة بالبحث العلمي من الضريبة عن الدخل.

ويؤكد القطاع استعداده لتسخير كل الوسائل المتاحة، سواء من داخل النقابة الوطنية للتعليم العالي، أو من خلال كافة الآليات المؤسساتية والقانونية، من أجل تحقيق هذه المطالب المستعجلة.

ثالثا، مواكبة دينامية النقابة الوطنية للتعليم العالي:

يُعبر قطاع التعليم العالي لحزب التقدم والاشتراكية عن انشغاله الكبير بالتحديات المطروحة أمام النقابة الوطنية للتعليم العالي، خاصة ما يتعلق بتفعيل توصيات المؤتمر الوطني الثاني عشر، وتدبير القضايا التنظيمية، وتجديد دينامية الأجهزة التقريرية والتنفيذية والرفع من إيقاع عملها، بما يضمن فعالية الأداء النقابي، وتأهيله للاستجابة لانتظارات الأساتذة الباحثين.

ويؤكد أن الظرفية الراهنة، وما تعرفه من مستجدات متسارعة، تتطلب حضورا دائما، ومواكبة مستمرة، وتنسيقا جماعيا، يقوم على توحيد الصفوف، وتقوية التعبئة، وترسيخ ثقافة العمل المشترك، خدمة لقضايا الجامعة العمومية، والأساتذة الباحثين، والطلبة على حد سواء.

وقد تم الاتفاق على مواصلة التداول حول مختلف هذه القضايا، وفق الصيغ الملائمة، مع برمجة لقاء وطني خلال شهر شتنبر المقبل، قصد اتخاذ ما يلزم من قرارات وتدابير عملية بشأنها.

وعاشت النقابة الوطنية للتعليم العالي نقابة حرة موحدة مستقلة

وحرر بالرباط في 22 يوليوز 2025